



دراسة لأثر الفساد المالي والإداري على أداء السياسة المالية

في الجزائر خلال الفترة 2002 - 2015

باستخدام نماذج VAR

Study the effect of financial and administrative corruption to the financial policy
In Algeria bitewing 2002-2015
With models of VAR

د/الشهب مسعود

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

messaoudlecheheb@yahoo.fr

Abstract :

This study aims to determine the nature of the relationship between the administrative and financial corruption and fiscal policy in Algeria during the period (2002 - 2015), and for that has been the use of self-regression vector of: VAR models, the study has found: that there is a causal relationship is heading overhead to the administrative and financial corruption, as an increase in public expenditure b: 1% leads to increased financial and administrative corruption in: 1.8%. The causal relationship is moving from the administrative and financial corruption to budget deficit, as the increased financial and administrative corruption b : 1% leads to an increase budget deficit b: 0.15%, while the causal relationship between the financial and administrative corruption and public revenues did not show up. and therefore the administrative and financial corruption in Algeria devotes by increasing the size of public expenditures, and translates the emergence budget deficit .

Key words: fiscal policy, administrative corruption, financial corruption, budget deficit, public revenues, public expenditure.

المخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الفساد الإداري والمالي والسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2002 - 2015)، ومن أجل ذلك استخدمت نماذج الانحدار الذاتي للمتجه VAR، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية تتجه من النفقات العامة إلى الفساد الإداري والمالي، حيث إن زيادة النفقات العامة بـ 1% يؤدي إلى زيادة الفساد المالي والإداري بـ 1.8%. وعلاقة سببية تتجه من الفساد الإداري والمالي إلى العجز الموازي، إذ إن زيادة الفساد المالي والإداري بـ 1% يؤدي إلى زيادة العجز الموازي بـ 0.15%، في حين لم تظهر علاقة سببية بين الفساد المالي والإداري والإيرادات العامة. وبذلك فإن الفساد الإداري والمالي في الجزائر يكرس بواسطة زيادة حجم النفقات العامة، ويترجم ذلك بظهور العجز الموازي.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الفساد الإداري، الفساد المالي، العجز الموازي، الإيرادات العامة، النفقات العامة.

مقدمة:

تعد ظاهرة الفساد المالي والإداري كارثة مدمرة تبتلع خيرات الشعوب، وتهدد كيان مختلف المجتمعات، المتقدمة منها والنامية، فهي تخلق قاعدة وسلوكا وتصرفا في بيئة الدول - لاسيما النامية منها - يؤدي إلى هدر للمال العام يصعب معالجتها، كما أنها تؤدي إلى إعاقة وشلل في عملية النمو والتنمية الاقتصادية بسبب تدمير القدرات المالية والإدارية والاقتصادية. وفي هذا الإطار شهدت السنوات الأخيرة اعترافا متناميا بمشكلة الفساد المالي والإداري، تأسست على إثره العديد من الهيئات والمؤسسات الوطنية والدولية لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة على البنيان والأداء الاقتصادي.

هذه الظاهرة هي من المشكلات الأساسية التي أصبحت تعاني منها مختلف الدول المتقدمة والنامية، وهي تحد كبير وواضح للسياسات الاقتصادية لاسيما السياسة المالية. فقد قدر البنك العالمي أن حجم الفساد العالمي يتجاوز مبلغ 80 مليار دولار أمريكي سنويا، وتؤكد الدراسات أن الحكومات التي ينتشر فيها الفساد تكون أكثر ميلا إلى توجيه نفقاتها إلى مشروعات ووجوه إنفاق يسهل فيها الحصول على الرشوة وإخفائها، وذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق أو في إنتاجها أو شرائها، في حين يقل إنفاق هذه الحكومات على الخدمات التعليمية والصحية، والتي تقل فيها غالبا فرص الفساد.

إن الحكومات تخسر دخولا ضخمة من الإيرادات المالية المستحقة لخزينة الدولة، بسبب الرشاوى التي يتقاضها موظفو الدولة، حتى يتجاهلوا جزءا من الإنتاج، والدخل والواردات، في تقييمهم للضرائب المستحقة على هذه الأنشطة الاقتصادية. كما يؤدي الفساد إلى الإخفاق في جذب الاستثمارات الخارجية، وإلى هروب رؤوس الأموال المحلية، ويتسبب في هدر الموارد بسبب تعارض المصالح الشخصية مع المشروعات التنموية العامة، كما يؤثر في إمكانية حصول الدول على المساعدات الأجنبية وفي احتفاظها بالكفاءات الاقتصادية؛ وذلك لغيب التقدير، وبروز المحسوبية والمحاباة في شغل المناصب العامة وفي إقامة المشروعات المربحة، وقد لا تمنح الامتيازات والتراخيص إلى المشروعات الأعلى إنتاجية التي لا تقدم الرشاوى والعمولات، مما يؤدي إلى ضعف كفاءة القطاع العام والخاص في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

لا بد أن وجود الفساد المالي والإداري متجذر في أي دولة، ويؤثر تأثيرا سلبيا على قدرتها في النهوض والتقدم في المجالات المختلفة للتنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي. فالفساد الإداري والمالي، والمتمثل بالدرجة الأولى في عدم الالتزام وتجاوز التشريعات والقوانين واللوائح والتنظيمات والتعليمات، هي مشكلة كبيرة وعويصة في كثير من الدول لاسيما النامية منها مثل الجزائر، وأن التأثير السلبي لهذه الظاهرة واضح جدا على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدولة، وعلى أداء وفعالية السياسات الاقتصادية الكلية، والتي تأتي في مقدمتها السياسة المالية.

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الفساد المالي والإداري في التأثير السلبي على فعالية السياسة المالية في الجزائر؟

فرضية الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية، وهي:

- هناك علاقة سببية في اتجاهين بين الفساد المالي والإداري والنفقات العامة.
- لا توجد هناك علاقة سببية بين الفساد المالي والإداري والإيرادات العامة.
- هناك علاقة سببية في اتجاهين بين الفساد المالي والإداري والعجز الموازي.

أهداف الدراسة: يهدف هذا الموضوع إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الفساد الإداري والمالي والسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2002-2015)، فضلاً عن:

- قياس الآثار المالية الناتجة عن الفساد المالي والإداري خلال مرحلة تنفيذ مخططات دعم النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.
- تشخيص خطورة الفساد المالي والإداري وآثاره السلبية على الجوانب المالية والاقتصادية، وما يتركه من آثار كبيرة جداً على الاقتصاد الجزائري بأسره.
- الحد من مشكلة الفساد المالي والإداري ووضع السبل الكفيلة والخطوات اللازمة لمعالجة هذه الظاهرة في الجزائر.
- تحديد طبيعة العلاقة بين الفساد الإداري والمالي والسياسة المالية في الجزائر.

أهمية الدراسة ومبرراتها:

- يستمد الموضوع أهميته من خلال تشخيص مظاهر وأسباب تجاوز الفساد المالي والإداري للقوانين والتنظيمات والتعليمات والتشريعات، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة.
- انتشار الفساد المالي والإداري في جميع دول العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، مما فتح المجال للبحث عن سبل مكافحته.
- يتميز الفساد المالي والإداري بخطورة كبيرة بحيث أصبح يهدد الأهداف العامة للتنمية ويعطل أهدافها وخططها وبرامجها، وباعتبار الجزائر دولة نامية تتبع برامج تنموية في مختلف المجالات، فإن الفساد المالي والإداري يعتبر من بين أهم العوامل التي من الممكن أن تحول دون تحقيق ذلك.

التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

CP_I : الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية: وتحسب عن طريق تحديد سلة من السلع الاستهلاكية، وهذه السلة هي مجموعة السلع التي تعكس أسعار الكميات المشتراه في سنة الأساس ومقارنة مقدار ما تتكلفه هذه المجموعة من السلع في السنوات التالية، وهو مؤشر عن الفساد المالي والإداري حسب منظمة الشفافية الدولية.

Xpend : النفقات العامة: المبالغ المالية التي تقوم الدولة بصرفها من أجل تحقيق مصلحة عامة أو إشباع حاجة عامة.

Rev : الإيرادات العامة: مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

Dif : العجز الموازي: وهو عبارة عن فائض الإنفاق العام على الإيرادات العامة.

حدود الدراسة: اقتصرَت هذه الدراسة على مؤشرات الاقتصاد الجزائري، والمتمثلة بالدرجة الأولى في الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية، والنفقات العامة، والإيرادات العامة، والعجز الموازي. كما اقتصرَت الدراسة على بيانات هذه المؤشرات خلال الفترة (2002 - 2015)، حيث إن الجزائر خلال هذه الفترة وأكثر تبنت مخططات اقتصادية خماسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

الدراسات السابقة: تعددت الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع الفساد الإداري والمالي، إلا أن هناك عددا محدودا من الدراسات التي ربطت بين الفساد الإداري والمالي والسياسة المالية، نذكر: دراسة (فاطمة إبراهيم خلف، 2011)، حول السياسة المالية والفساد المالي والإداري في مصر دراسة تطبيقية خلال الفترة (1980-2008)، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة أن أفضل علاقة سببية يمكن أن تتحقق بتخلف زمني لستين، حيث تبين أن هناك علاقة سببية من الإيراد العام إلى الفساد المالي والإداري، إذ إن زيادة الإيرادات العامة بـ 1% يؤدي إلى انخفاض الفساد المالي والإداري بـ 87%، في حين لم تظهر العلاقة السببية مع المتغيرات الأخرى كالنفقات العامة والعجز الموازي. كما توصلت هذه الدراسة إلى أن الفساد المالي والإداري يؤدي إلى زيادة العجز الموازي للدول، حيث يكلف الفساد الدول بلايين الدولارات سنويا، ويؤدي إلى ارتفاع تكاليف الخدمات التي تحتاجها، فضلا عن إعاقة التنمية الاقتصادية، وتقليل فرص الاستثمار المحلي والأجنبي، وإهدار المال العام، وزيادة النفقات على الإيرادات.

- دراسة (مدرس علي سكر عبود، 2010)، توصل الباحث من خلال تحليله لصور وأسباب وآثار الفساد المالي والإداري لعينة مختارة بمحافظة الديوانية العراق، إلى أن الفساد المالي والإداري في العراق لم يكن وليد الفترة التي أعقبت سقوط النظام السابق، بل هي أيضا نتاج ذلك النظام، حيث شهد العراق في فترة التسعينيات تنامي الفساد وظهور طبقة من المفسدين استمرت تأثيراتها حتى بعد التغيير، حيث ساهمت عوامل عديدة في بقاء ذلك الفساد واستمراره وربما توسعه، وكان من أهم أشكال الفساد المالي والإداري في العراق هو اختلاس وإهدار المال العام، مما أثر سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعراق، من خلال تبديد الثروات، وزيادة النفقات العامة على المجالات غير الاقتصادية، وارتفاع كلفة المشاريع، الأمر الذي ساهم في ظهور اختلالات داخلية وعجوزات مالية كبيرة.

- دراسة (محمد غالي راهي، 2010)، حول الفساد الإداري والمالي في العراق وسبل معالجته، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن الفساد يتلون حسب العوامل، منها داخلية ومنها خارجية، وبعضه يكون منظما وبعضه الآخر غير منظم. وللفساد آثار سلبية على مبدأ العدالة الاجتماعية فتوزيع الأعباء العامة للضريبة. كما يؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي والاستثمار وهروب الأموال إلى خارج البلد. وانخفاض الإيرادات الضريبية وانقسام سوق صرف العملة، وسوء إنفاق الأموال الحكومية.

- دراسة (Sugata Ghosh and Kyriakos C. Neanidis, 2011)، حول الفساد والمالية العامة وأثرهما على التضخم، والإيرادات الضريبية والنمو، حيث توصل من خلالها الباحثان إلى أن آثار

الفساد المالي والإداري على السياسة المالية غامضة، حيث يمكن أن تظهر من خلال أن الفساد المالي والإداري يؤدي إلى تقليل عائدات الضرائب التي تجمع من الأسر، ويقلل من إنتاجية النفقات الحكومية. كما أن للفساد أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي وعلى الاستثمارات المحلية والأجنبية.

- دراسة (TahseenAjaz&Eatnaz Ahmed, 2010)، حول تأثير الفساد والحكم على الإيرادات الضريبية في الدول النامية، حيث استخدمت مجموعة بيانات لـ 25 دولة نامية خلال الفترة 1990 – 2005، حيث تم التوصل إلى أن الفساد له تأثير سلبي على تحصيل الضرائب، بينما يساهم الحكم الرشيد في أداء أفضل في تحصيل الضرائب. وخلصت الدراسة إلى أن الحكم الرشيد والفساد نوعان رئيسان من محددات الإيرادات الضريبية، إذ الفساد له تأثير سلبي وكبير على عائدات الضرائب، في حين أن الحكم الرشيد له تأثير إيجابي ومهم على عائدات الضرائب.

- دراسة (د بن عزوز محمد 2016) حول الفساد الإداري والاقتصادي أثاره وآليات مكافحته حالة الجزائر حيث خلص الباحث إلى تراجع معظم المؤشرات الماكرو اقتصادية و السبب يعود إلى استفحال ظاهرة الفساد في الإدارة وتسيير الشأن العام.

الإطار النظري:

أولاً- مفهوم الفساد الإداري والمالي: حتى يمكن الوصول إلى تحديد مفهوم الفساد الإداري والمالي ينبغي أولاً الإلمام بمفهوم الفساد كما يلي: تعرفه موسوعة العلوم الاجتماعية (الفساد هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة)، ولذلك كان التعريف شاملاً لرشاوى المسؤولين المحليين أو الوطنيين، أو السياسيين، مستبعدة رشاوى القطاع الخاص. وعرفته كذلك (هو خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة).

أما تعريف منظمة الشفافية العالمية فهو (إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص). أما تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) للفساد فيمكن في أنه (علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى تحصيل الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد). أما في الجزائر فقد عرفه قانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته لسنة 2006 بأنه: "الامتيازات غير المبررة والرشوة في مجال الصفقات العمومية و رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية واختلاس الممتلكات من قبل وظيف عمومي استعمالها على نحو غير شرعي والغدر والإعفاء والتخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم، واستغلال النفوذ، وإساءة استغلال الوظيفة أو تعارض المصالح أو أخذ فوائد بصفة غير قانونية، وعدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات، والإثراء غير المشروع، تلقي الهدايا والتمويل الخفي الأحزاب السياسية و الرشوة، واختلاس الممتلكات في القطاع الخاص، تبييض أو إخفاء العائدات الإجرامية، وإعاقة السير الحسن للعدالة، والبلاغ الكيدي وعدم الإبلاغ عن الجرائم".¹

و من خلال التعاريف السابقة نقول: إن الفساد المالي والإداري هو سلوك منحرف موجود في كافة القطاعات، الحكومية منها والخاصة، فهو موجود في أي تنظيم يكون فيه الشخص قوة مسيطرة أو

قوة احتكار على سلعة أو خدمة أو صاحب قرار، مستغلا ذلك في الحصول على مكاسب ذاتية على حساب المصلحة العامة بطرق غير أخلاقية وغير مشروعة.²

1- مظاهر الفساد الإداري والمالي:

من بين أهم مظاهر الفساد المالي والإداري نجد:³

أ - مظاهر الفساد الإداري: وهي تتعلق بالمخالفات التي يرتكبها الموظف أثناء تأديته لواجبه، والمتمحورة أساسا في استغلال منصبه لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة، وأهمها على الإطلاق: الرشوة، المحسوبية، المحاباة، الوساطة، عدم احترام أوقات ومواعيد العمل، الامتناع عن أداء العمل.

ب - مظاهر الفساد المالي: وتتمثل في انتهاك القوانين والأنظمة والقواعد والتعليمات المالية التي تنظم وتحكم سير النشاط المالي في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وأهمها على الإطلاق: الإسراف في استخدام المال العام، الاختلاس، التهرب الضريبي، تبييض الأموال، سوء تسيير المال العام، مخالفة تعليمات أجهزة الرقابة الحكومية.

2- الآثار الاقتصادية للفساد المالي والإداري:

للفساد المالي والإداري آثار اقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، ومن أهم هذه الآثار نجد:⁴

أ - أثر الفساد المالي والإداري على النمو الاقتصادي: للفساد المالي والإداري علاقة عكسية مع الاستثمار، وبذلك تكون له آثار سلبية على النمو الاقتصادي، كما أنه يؤدي دورا كبيرا في تثبيط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويخفض الموارد المتاحة للهيكل الأساسية للعملية الإنتاجية، فهو المعوق الأول للنمو الاقتصادي وللتنمية الاقتصادية، والمعوق الأول لمحاربة الفقر والأداء الحكومي الجيد. فالفساد الإداري والمالي يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الربح والاستثمار بالفائض الاقتصادي.

ب - أثر الفساد المالي والإداري على القطاع الضريبي: تنجر عن الفساد في القطاع الضريبي آثار خطيرة تتمثل في التقدير غير الحقيقي للوعاء الضريبي من خلال إقرارات مزيفة، مما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة. كما يؤدي الفساد في هذا القطاع إلى عجز السياسة المالية والاقتصادية عن تحقيق أهدافها النهائية، والنتيجة بالدرجة الأولى عن التحديد الزائف للطاقة الضريبية للمجتمع، والذي ينتج عنه تخطيط خاطئ لحجم للإنفاق العام.

ج - أثر الفساد المالي والإداري على الإنفاق الحكومي: من مظاهر الفساد في القطاع الحكومي اتجاه الإنفاق العام صوب الأنشطة المظهرية، كالأنشطة الرياضية والأندية ووسائل الإعلام، في حين نجد أن الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة يكون الإنفاق عليها بدرجة غير كافية (الإنفاق على القطاع الزراعي والصناعي، الإنفاق على تحسين المناطق النائية). أضف إلى ذلك أن تنفيذ المناقصات والمشروعات العامة بدرجة عالية من التمييز. فنجد أن المشروعات التي يتم اختيارها هي التي تدر أعلى الرشاوى، كما أن عائدات الضرائب ستنخفض وتراجع بسبب السماح بالتهرب الضريبي وحصول المستوردين على إعفاءات ضريبية.

3- أسباب الفساد المالي والإداري.

- أ- الأسباب السياسية: إن محدودية قنوات التأثير غير الرسمية على القرارات الإدارية إضافة إلى ضعف العلاقة ما بين الإدارة والجمهور وانتشار الولاءات الجزئية. كل هذه الحالات من شأنها أن تؤدي إلى بروز الفساد الإداري .
- ب- أسباب هيكلية: وتعزى الأسباب الهيكلية إلى وجود هياكل قديمة للأجهزة الإدارية لم تتغير على الرغم من التطور الكبير والتغير في قيم وطموحات الأفراد، وهذا له أثره الكبير في دفع العاملين إلى اتخاذ مسالك وطرق تعمل تحت ستار الفساد الإداري بغية تجاوز محدوديات الهياكل القديمة وما ينشأ عنها من مشاكل تتعلق بالإجراءات وتضخم الأجهزة الإدارية المركزية .
- ج- أسباب اقتصادية: لعل من أهم هذه الأسباب هو عدم العدالة في توزيع الثروة في المجتمع والذي من شأنه أن يولد فئات ذات ثراء كبير وأخرى محرومة.
- ويمكن إجمال مجموعة من الأسباب العامة لهذه الظاهرة وهي.
- انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة.
 - عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وطفغان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، كما إن ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليتته ونزاهته يعتبر سببا مشجعا على الفساد .
 - ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها .
 - تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ويساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني التي توفر بيئة مناسبة للفاستدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل.
 - ضعف وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين.
 - غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والخاص، وهو ما يفتح المجال لممارسة الفساد.
 - غياب حرية الإعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة .
 - ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها .
 - الأسباب الخارجية للفساد، وهي تنتج عن وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجيين أو منتجين من دول أخرى، واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات خارجية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة.

4- واقع الفساد المالي والإداري في الجزائر: تطورت آليات الفساد في الاقتصاد الجزائري، وأصبحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته، حيث أدت إلى انعدام الكفاءة الاقتصادية لمؤسسات الدولة، الأمر الذي أدى إلى زيادة شبكات الاقتصاد الموازي، وتنامي حجم الثروة التي تتحرك في قنواته، فالفساد المالي والإداري يؤدي إلى انتشار الجريمة وتشويه صورة البلد، فضلا عن أنه يؤدي إلى التقلص في حجم وفعالية الاستثمار، وإضعاف معدلات التنمية الاقتصادية، واستنادا إلى الدراسة التي أجراها البنك العالمي على بعض المؤسسات الاستثمارية في الجزائر، توصل إلى أن هناك سلوكا لدى بعض المستثمرين لدفع عمولات غير قانونية من أجل تسريع قضاء احتياجاتهم، فمثلا للاستفادة من خط هاتفي أو ربط شبكي يتطلب الأمر دفع نحو 210 دولار، ويتطلب إصلاح أعطاب هاتفية نحو 30 دولار، أما الحصول على رخصة السياقة فإن الأمر يتطلب نحو 540 دولار، إضافة إلى هذه العملات فإن العلاقات مع مصالح الإدارة كفيئة أيضا بتسريع العملية. وحسب منظمة الشفافية الدولية فإن الجزائر تشهد فسادا خطيرا أدى بصورة واضحة إلى التأثير على جهود جلب الاستثمار الأجنبي، ومواجهة البطالة والحد من الفقر، وهو ما أدى إلى تراجع تنافسية الجزائر، حيث احتلت المرتبة 99 من أصل 134 دولة بين سنتي 2008 و2009، والمرتبة 94 سنة 2013 حسب تقرير منتدى الاقتصاد العالمي⁵ وعموما فالجزائر انتشر فيها الفساد بعد الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وتبي آليات السوق الحرة، حيث نجد من بين أهم مظاهره في الجزائر⁶:

- البيروقراطية والرشوة، حيث إن الجزائر في هذا الإطار قامت بحل المرصد الوطني لمكافحة الرشوة، وعطلت آليات الرقابة الأخرى كمجلس المحاسبة، ونجد الأجهزة الأكثر عرضة للرشوة في الجزائر الإدارة الاقتصادية التي هي محل المعاملات المالية مثل: مصالح الضرائب، البنوك، الإدارات المسؤولة عن الصفقات العمومية، وفي هذا الإطار نجد أن الحكومة ألغت العديد من المناقصات الدولية التي أطلقتها في كثير من القطاعات، وهذا لعدم تمكنها من جلب مستثمرين كبار وشركات قادرة على إنجاز مشاريع بهذا الحجم، وهذا ما يؤكد فقدان الشركات الأجنبية الثقة في السوق الجزائرية، مثل إلغاء مشروع السكة الحديدية الجديد بين تقرت وحاسي مسعود على طول 180 كلم، لعدم مشاركة أي شركة في هذه المناقصة، كذلك المناقصة التي أطلقتها "سونلغاز"، والمتعلقة بإنجاز محطتين لتوليد الكهرباء، حيث لم يشارك فيها سوى المجمع الفرنسي "الستوم"، ونفس الشيء حدث مع المجمع التركي الصيني الذي فاز بصفقة إنجاز سكة حديدية بين الثنية وبرج بوعربريج، والتي قدرت قيمتها بـ 1.7 مليار أورو، حيث كان الوحيد الذي شارك فيها.

- الاعتداء على المال العام، كسحب قروض من البنوك العمومية بفوائد منخفضة، وتسهيل حصول رجال الأعمال من القطاع الخاص على قروض بفوائد منخفضة وبدون ضمانات.

- تسريب بيانات ومعلومات رسمية وسرية مقابل الحصول على عمولات.

- شيوع ظاهري الغش والتهرب الضريبي، حيث يعاني الاقتصاد الجزائري من هذه الظاهرة، وهو ما يحرم ميزانية الدولة من إيرادات ضريبية وجمركية كثيرة.

لقد ساهم الفساد الإداري والمالي في تعطيل وعرقلة عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، فالتهرب الضريبي والجمركي، والغش الصناعي والتجاري، والاحتكار، وعمليات تبييض الأموال، وغيرها من صور الفساد تسببت في ضعف قدرة الاقتصاد الجزائري على النمو وهدر

الإمكانات المادية والبشرية لها. ويتركز التهرب الضريبي بنسبة عالية في قطاعات غير رسمية مثل المؤسسات الفردية التي تحمل أسماء تجارية للأفراد، كذلك تمارس الشركات الكبيرة ظاهرة التهرب الضريبي من خلال رفع قيمة المصروفات التشغيلية حتى تتضاءل قيم الإيرادات. ومن جهة أخرى يعيش القطاع المالي في الجزائر على وقع فضائح مالية مثل: فضيحة البنك الصناعي والتجاري بوهران، فضيحة بنك الخليفة العالمية، فضيحة البنك الوطني الجزائري.

ثانيا- الجزائر في مؤشرات قياس الفساد المالي والإداري:

هناك عدد من المؤسسات على مستوى العالم تهتم بقياس ظاهرة الفساد الإداري والمالي من خلال تطوير مؤشرات كمية، تستند في معظمها على استقصاء آراء الخبراء وانطباعاتهم من واقع ممارساتهم العملية عن مدى تفشي ظاهرة الفساد في مختلف الدول. ومن بين أهم هذه المؤشرات:

1- مؤشر مدركات الفساد المالي والإداري: يعرف مؤشر إدراك الفساد المالي والإداري بأنه مؤشر انطباعي يهتم برصد الانطباع والإحساس العام لدى مواطني ورجال الأعمال بدول العالم المختلفة. والمنهجية التي يتبعها هذا المؤشر هو استعمال عدة تقارير مسحية من رجال أعمال ومحللين دوليين في مجال السياسة والاقتصاد، ويعتمد في الأساس على نتائج دراسة لمصادر موثوق فيها ومتنوعة في أساليب جمع العينات، مما يعزز من فهم المستويات الحقيقية للفساد من دولة أخرى.⁷

الجدول رقم (01): مؤشر مدركات الفساد للجزائر خلال الفترة (2003 - 2015)

السنوات	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	15
النقاط المحققة	2.6	2.7	2.8	3.1	3	3.2	2.8	2.9	2.9	3.4	3.6	3.6
	88	97	97	84	99	92	111	105	112	105	94	88

المصدر: من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية

من خلال الجدول رقم (01) يتبين أن ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد من 2003 إلى غاية 2015 متدهور مقارنة بالدول الأخرى، حيث إن تصنيفها يتراوح دائما ما بين 88 و 112 عالميا، مما يعني أن الجزائر تشهد فسادا خطيرا جدا سوف يؤثر على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال التأثير السلبي على جهود جذب الاستثمار الأجنبي، وعلى إستراتيجيات مواجهة البطالة والفقر.

2- المؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية تبرر مجموعة خدمات المخاطر السياسية إدراج المؤشر الفرعي للفساد ضمن المجموعة الفرعية للمخاطر السياسية، كون وجود الفساد المالي والإداري داخل النظام السياسي يعتبر تهديدا للاستثمار الأجنبي، لأنه يشوه البيئة الاقتصادية والتمويلية، ويؤثر سلبا على الكفاءة الاقتصادية للدولة وللقطاع الخاص. ويحظى هذا المؤشر الفرعي بـ 6 نقاط، يقيس درجة الفساد الإداري والمالي في أوساط متخذي القرار، كما تعكسها العمولات والرشاوى التي ينبغي تقديمها لصناع القرار من أجل تأدية مهامهم الرسمية، وتتراوح قيمة المؤشر من صفر لتعكس تفشي الفساد بصورة كبيرة في الدولة، مما يعني مخاطر كبيرة للاستثمار، إلى 6 لتعكس انعدام الفساد الإداري والمالي، مما يعني مخاطر متدنية للاستثمار.⁸ والجدول التالي يوضح وضعية الجزائر من هذا المؤشر:

الجدول رقم (02): المؤشر الفرعي للفساد في الدليل الدولي للمخاطر القطرية للجزائر خلال الفترة

(2003 - 2013)

السنوات	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13
الجزائر	0.25	0.25	0.25	0.25	0.25	0.25	0.25	30.3	0.33	0.33	0.33
التغير خلال الفترة	0.08										

المصدر: من إعداد الباحث بناء على www.prsgroup.com

نلاحظ من الجدول السابق أن الجزائر تتميز بمستويات مرتفعة من الفساد، حيث وصل في المتوسط إلى 0.27، وهو متوسط أقل من ذلك المتحقق عالميا 4، وهو ما يعني تفشي الفساد بصورة كبيرة في الجزائر مقارنة مع دول العالم.

3- الفساد في المؤشر المركب للحاكمية: مؤشر البنك العالمي وفق هذا المؤشر تم تفسير الفساد على أنه ظاهرة تعكس عدم احترام طرفي عملية الفساد للقوانين التي تحكم سلوك التفاعل بينهما، ومن ثم تنطوي على خلل في الحاكمية⁹. والجدول التالي يوضح وضعية الجزائر من هذا المؤشر:

الجدول رقم (03): المؤشر المركب للحاكمية (مؤشر البنك العالمي) للجزائر خلال الفترة

(2003 - 2015)

السنوات	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14	15
الترتيب	-0.67	-0.63	-0.42	-0.49	-0.52	-0.56	-0.55	-0.49	-0.51	-0.49	-0.48	-0.62	-0.68
التغير خلال الفترة	(- 0.24)												

المصدر: من إعداد الباحث بناء على www.govindicators.org

من الجدول السابق نلاحظ تدهور المؤشر الفرعي للفساد في الجزائر بدلالة التغير السلبي في المؤشر الفرعي للفساد بين سنتي 2003 و 2015، لاسيما وأن الجزائر تعاني من ارتفاع وتفشي مستويات الفساد مقارنة مع المتوسط العالمي.

1- مؤشر الموازنة المفتوحة. مسح الموازنة المفتوحة هو تحليل و مسح شامل لتقييم ما إذا كانت الحكومات المركزية في بعض دول العالم تقدم للناس معلومات عن الموازنة، وتتيح الفرصة للمشاركة في مراحل إعداد الموازنة. وهو المسح المستقل الوحيد الذي ينفذ في عدة دول بشأن شفافية الموازنة في العالم. وفي بداية سنة 2006 بدأ إجراء هذا المسح مرة كل سنتين بشراكة مع باحثي المجتمع المدني المستقلين داخل كل بلد. ولتسهيل قياس الالتزام العام لدى البلدان التي يشملها المسح بالشفافية، وللسماح بإجراء مقارنات بين هذه البلدان طورت منظمة الشراكة الدولية للموازنات، اعتمادا على المسح، مؤشر الموازنة المفتوحة، ويعطي المؤشر درجة لكل بلد بناء على المعلومات التي تتيحها هذه الدول للعموم خلال عملية إعداد الموازنة¹⁰. تسعى مبادرة الموازنة المفتوحة إلى وضع معايير لإدارة المال العام تتسم بالشفافية والمشاركة، وذلك عن طريق توحيد جهود مجموعات متنوعة من مختلف الأطراف المعنية بإعداد الموازنة مثل: باحثي مسح الموازنة المفتوحة، ناشطي المجتمع المدني الذين يعملون في قضايا تتعلق بالموازنة، ومشرعين من المجالس التشريعية، ومسؤولي الموازنات الحكومية الكبار، بالإضافة إلى مسؤولين من المؤسسات الإشرافية والمناحة. وذلك للنقاش والحوار بشأن الحاجة إلى تلك المعايير ومحتواها. وكجزء من هذه العملية تعتمد المبادرة على الدراسات لتوضيح ماهية المعايير، وتحديد الجهات والأطراف التي يمكن أن تتبناها وتروج لها، إضافة إلى تسهيل الآلية التي يتم من خلالها تبني هذه المعايير. يعطي مؤشر الموازنة المفتوحة مجموعا للدول من صفر إلى 100، حيث يشير المجموع من 81 إلى 100 على أن الدولة تقدم معلومات شاملة في وثائق موازنتها، أما المجموع من 61 إلى 80 فيشير إلى تقديم معلومات مهمة، أما المجموع من 41 إلى 60 فيشير إلى تقديم معلومات قليلة، أما المجموع من 21 إلى

40 فيشير إلى تقديم حد أدنى من المعلومات، أما من صفر إلى 20 فيشير إلى تقديم معلومات شحيحة أو عدم تقديم أي معلومات على الإطلاق¹¹.و الجدول التالي يوضح وضعية الجزائر من هذا المؤشر:
الجدول رقم (04): مؤشر الموازنة المفتوحة للجزائر (2006 - 2015).

السنوات	06	08	10	12	15
النقاط المحقة	28	1	1	13	19
التصنيف	47	79	89	81	86

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير المختلفة لمشروع شراكة الموازنة المفتوحة الدولي، لسنوات 2006، 2008، 2010، 2012، 2015.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الجزائر تقدم معلومات شحيحة في وثائق موازنتها العامة، وفي بعض الأحيان لا تقدم أي معلومات، وهذا حسب مؤشر الموازنة المفتوحة للسنوات 2008 و 2010 و 2012 و 2015، بينما قدمت حدا أدنى من المعلومات حسب مؤشر الموازنة المفتوحة لسنة 2006، وهذا دليل على أن الدولة الجزائرية لا تجعل مشروع موازنة السلطة التنفيذية متوفرا للعموم، وعليه لا يستطيع الجزائريون الحصول على صورة شاملة لخطط الدولة لاستيفاء الضرائب والإنفاق للسنة التالية. وبذلك يصعب تعقب الإنفاق وجمع الضرائب والاقتراض خلال السنة، وبما أن تقارير التنفيذ لا يتم نشرها أو تفتقر إلى معلومات مهمة، كما أن الإنفاق العام في الجزائر لا تتم مراقبته وتدقيقه، فكل هذا مؤشر كبير على انتشار الفساد في الجزائر.

ثالثا- مناهج تقدير التدفقات المالية غير الشرعية: يتم الاعتماد على المنهجية الواردة في تقارير التدفقات المالية غير الشرعية، وذلك فيما يخص تقدير التدفقات المالية الداخلة والخارجة من وإلى الاقتصاد الوطني اعتمادا على الحسابات الجارية، والحسابات المالية والرأسمالية الواردة في ميزان المدفوعات.

1- المبالغة في قيم الواردات والتقليل من قيم الصادرات: ينبع مبرر الفساد هنا من إمكانية المقيمين من المغالاة من قيم الواردات، وتقليل قيم الصادرات. ولغرض تقصي إمكانية الفساد في تحديد هذه القيم تتم مقارنة قيم الصادرات للبلد المعني لبقية أنحاء العالم مسعرة بقيمة فوب بالدولار الأمريكي، مع قيم واردات أنحاء العالم من البلد المعني بالدولار الأمريكي أيضا، بعد أخذ تكاليف الشحن والتأمين بعين الاعتبار. ونفس الشيء يتم التحقيق من إمكانية وجود الفساد في قيم صادرات البلد المعني من خلال مقارنة قيم واردات البلد المعني من بقية أنحاء العالم، صافية من تكاليف الشحن والتأمين، مع صادرات العالم لهذا البلد. وتحدد قيمة التلاعب بقيم فواتير الصادرات والواردات K وفق الصيغة التالية:

$$K = [X_i - M_j/\beta] + \left[\frac{M_i}{\beta} - X_j \right]$$

تشير هذه المعادلة إلى التلاعب بقيم الفواتير (K) الناشئة عن التلاعب بقيم الصادرات (X) والواردات (M)، حيث تتم مقارنة الصادرات بقيم فوب من البلد i مع الواردات المسجلة في البلد j وذلك بعد أخذ التعديلات المتعلقة بتكاليف الشحن والتأمين. حيث تقوم المعلمة β بمهمة تعديل قيمة سيف إلى قيمة فوب، والتي تقدر بـ 10%. أما من جانب الواردات فتحول إلى قيمة فوب ثم تقارن بما قام به البلد j بتسجيله كقيمة للصادرات من البلد i . وتتحقق التدفقات الخارجية غير الشرعية في البلد i في حالة تقييم صادراته بأقل من قيمة الواردات المسجلة عند شريكه التجاري

البلد J . أو في حالة تقييم واردات البلد I بأعلى من قيمة صادرات البلد الشريك J ، بعد الأخذ بعين الاعتبار تكاليف الشحن والتأمين.¹²

2- النموذج المتبقي للبنك الدولي: تتم هنا مقارنة قيم التدفقات الرأسمالية الداخلة (الموارد)، مع قيم التدفقات الرأسمالية الخارجة (الاستخدام). وتتضمن الموارد التغير في المديونية الخارجية للقطاع العام، وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أما الاستخدام فيتضمن عجز الحساب الجاري الذي يمول من تدفقات رأس المال، بالإضافة إلى احتياطات البنك المركزي. وتشير زيادة الموارد عن الاستخدامات إلى فقدان رأس المال غير مسجل، والذي يشير بدوره إلى تدفقات رأسمالية خارجة غير شرعية K .

$$K = [\text{الموارد}] - [\text{الاستخدامات}]$$

$$K = [\text{الاحتياطي غير المركزي للبنك} + \text{رصيد الحساب} - [\text{الأجنبية الاستثمارات} + \text{الخارجيات}]]$$

3- النموذج الضيق للأموال الساخنة:

يركز هذا النموذج على قيم السهو والخطأ في الحسابات الخارجية للدول المعنية، وينظر للقيم وفق هذا الأسلوب الخطأ والسهو الكبيرة ذات القيم الصافية السالبة، على أنها مؤشر للتدفقات المالية الخارجية غير الشرعية، أما الصيغة الموسعة لهذا الأسلوب، فبالإضافة لقيم السهو والخطأ تأخذ بقيم التدفقات الرأسمالية الخاصة قصيرة الأجل، والتي في الغالب لا توثق قيمها في صندوق النقد الدولي، وقد قام صندوق النقد الدولي بتقدير قيم هذه التدفقات ما بين 92.4 بليون دولار سنة 2002، و 207.607 بليون دولار سنة 2006. وأن نسبة هذه التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية تتراوح ما بين 3 إلى 10%، وقد تصل في حالات قليلة إلى 12%، ما عدا هذه النسب فإن النسب المتبقية التي تزيد عنها فتعتبر تدفقات غير شرعية.¹³

4- أسلوب الفساد الضريبي: يعتمد هذا الأسلوب على مقارنة قياس العوائد الضريبية الفعلية في ظل الفساد مع تلك المحتملة في حالة عدم وجود الفساد. ويعكس الناتج المحلي الإجمالي المحتمل بعد استبعاد الواردات، لكون أن جميع الضرائب المفروضة على التجارة الخارجية مرتبطة بالواردات، بالإضافة إلى أخذ سعر الصرف بعين الاعتبار بهدف تحويل قيمة الواردات من العملة الأجنبية إلى المحلية، ومدى تأثير ذلك على حساب العوائد الضريبية. والصيغة التالية توضح طريقة تقدير الفساد الضريبي:

الصيغة المقترحة لتقدير الفساد الضريبي على المستوى القومي:

$$I_C^N = 1 - T_1^F / T^P$$

تشير I لقيمة الفساد، C للفساد، N للمستوى القومي.

إجمالي العوائد الضريبية المجمعة في السنة 1:

$$T_1^F = T_1^T + T_1^M$$

إجمالي العوائد الضريبية المحتملة المجمعة في السنة 1 بسبب التنمية الاقتصادية:

$$T^P = T^{PT} + T^{PC}$$

$$T^{PT} = t_0 Y_1'$$

$$t_0 = T_0^T / Y_0'$$

$$T^{PC} = m_0 r_0 M_1$$

حيث:

إجمالي العوائد الضريبية المحصلة للسنة (0): T_0^T

الناتج المحلي الإجمالي المعدل للسنة (0) بعد طرح Y_0' $M =$

نسبة الرسوم الجمركية إلى الواردات في السنة (0): m_0

متوسط سعر الصرف في السنة (0): r_0

إجمالي الواردات في السنة (1): M_1

و عليه إذا كانت:

$I_C^N > 0$ هذا يعني أن هناك زيادة إجمالية في درجة الفساد الضريبي.

$I_C^N < 0$ هذا يعني أن هناك انخفاضاً إجمالياً في درجة الفساد الضريبي.¹⁴

رابعا- أداء السياسة المالية بالجزائر خلال الفترة (2002 - 2015)

1- تعريف السياسة المالية. السياسة المالية هي عبارة عن مجموعة من الأدوات والوسائل والأساليب والإجراءات التي تقوم بها الدولة عن طريق النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة، من أجل تحقيق أهداف اقتصادية نهائية، كالتوازن المالي والتوازن الاقتصادي والتوازن الاجتماعي، خلال مدة زمنية محددة.

2- السياسة المالية في الجزائر. أما فيما يتعلق بأداء السياسة المالية في الجزائر في الآونة الأخيرة، فكان مقرونا بعائدات المحروقات أكثر من مصادر الإيرادات العامة الأخرى، والتي نجد في مقدمتها الضرائب. إذ إن ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعاً من الراحة المالية في الجزائر، حيث تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28,31% سنة 2000 إلى حوالي 34,87% سنة 2003، وإلى 39% سنة 2013. فمبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى. وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهرياً، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007. لتصل إلى 3.5 مليار دولار سنة 2013، لتمثل نسبة 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، إذ بلغت نسبة 6.8% سنة 2003، ثم شهدت بعد ذلك بعض الانخفاض الطفيف وصل إلى حوالي (4 - 5)% خلال الفترة 2011 - 2015. نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل، حيث انخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007 نسبة 11.8% و 9.8% سنة 2013، بينما كان معدل البطالة سنة 2003 في حدود 25%. أما عن معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها، حيث بلغت 1.64% سنة 2005 لترتفع من جديد وتصل إلى 8.4% سنة 2012، ثم بعد ذلك شهدت انخفاضاً طفيفاً سنة 2013 لتصل إلى 5%. وما يدعم فكرة السياسة المالية التوسعية المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية هو العجز الموازي المحقق منذ سنة 2009 حتى سنة 2015، حيث كان حجم العجز الموازي 713 مليار دينار جزائري سنة 2009، ثم 2129 مليار دينار جزائري سنة 2013، ليصل إلى 3266 مليار دينار جزائري سنة 2015. نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق

العام من 4251 مليار دينار جزائري سنة 2009 إلى 7746 مليار دينار جزائري سنة 2015، رغم ارتفاع حجم الإيرادات العامة من 3675 مليار دينار جزائري سنة 2009 إلى 4480 مليار دينار جزائري سنة 2015.¹⁵ والجدول التالي يوضح بيانات عن الإيرادات العامة والنفقات العامة والعجز الموازي للفترة (2002 - 2015).
الجدول رقم (05): الإيرادات العامة والنفقات العامة وعجز الميزانية في الجزائر للفترة

(2015 - 2002)

	Xpend(Mi. DA)	Rev(Mi.DA)	Dif (Mi.DA)
2002	1551	1603	11
2003	1690	1974	436
2004	1892	2223	436
2005	2052	3077	896
2006	2428	3582	1093
2007	3090	3680	457
2008	4160	5190	907
2009	4251	3675	-713
2010	6744	9343	-74
2011	8545	9057	-964
2012	7058	6339	-719
2013	6024	5958	-67
2014	6980	5719	-1261
2015	7746	4480	-3266

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على:

- بيانات صندوق النقد العربي الخاصة بنشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، العدد 32، 2013، ص 255، 256.

- بيانات وزارة المالية حول الميزانية العامة على الموقع: www.mf.gov.dz.

الجانب التطبيقي للدراسة:

أولاً- منهجية الدراسة وإجراءاتها:

1- مجتمع الدراسة وفترتها: تم جمع البيانات البحثية عن متغيرات الدراسة من الجهات المتخصصة، مثل المركز الوطني الجزائري للإحصاء (ONS)، وبنك الجزائر. وقد غطت هذه الدراسة الفترة (2002 - 2015)، وقد جُمعت البيانات الواردة تحت البنود الآتية: الإنفاق العام (Xpend)، الإيراد العام (Rev)، العجز الموازي (Dif)، الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية (CPI).

2- معالجة البيانات: لقد أُعتمد على الحاسوب باستخدام برنامج (EViews 7) لمعالجة البيانات المنشورة من أجل قياس الآثار المالية للفساد المالي والإداري في الجزائر.

الجدول رقم (06): بيانات المتغيرات الاقتصادية المدروسة للجزائر خلال الفترة

(2002 - 2015)

السنوات (2001 سنة الأساس)	CPI	Xpend(Mi. DA)	Rev(Mi.DA)	Dif (Mi.DA)
2002	101.43	1551	1603	11
2003	105.75	1690	1974	439
2004	109.95	1892	2223	436
2005	111.47	2052	3077	896
2006	114.05	2428	3582	1093
2007	118.24	3090	3680	457
2008	123.98	4160	5190	907
2009	131.10	4251	3675	-713
2010	136.23	6744	9343	-74
2011	142.39	8545	9057	-964
2012	155.10	7058	6339	-719
2013	160.11	6024	5958	-67
2014	164.77	6980	5719	-1261
2015	172.65	7746	4480	-3266

المصدر: من إعداد الباحث بناء على :

- بيانات صندوق النقد العربي الخاصة بنشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، العدد 32، 2013، ص ص 255، 256.

- بيانات وزارة المالية حول الميزانية العامة على الموقع: www.mf.gov.dz.

- الديوان الوطني للإحصاء ONS.

ثانيا- نتائج تقدير العلاقة بين الفساد المالي والإداري و السياسة المالية:

1- اختبار جذر الوحدة (سكون السلسلة الزمنية):

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا. وسوف تعتمد هذه الدراسة على اختبار فرضية العدم (ADF) "ديكي فولر" القائلة بوجود جذر الوحدة، أي عدم استقرار السلاسل الزمنية. نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة، والتي تشمل الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (CPI)، النفقات العامة (Xpend)، الإيرادات العامة (Rev)، العجز الموازي (Dif). يتضح من الجدول رقم (07) أن السلسلة الزمنية لمتغير (CPI) ساكنة في المستوي (قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أقل من قيمة t المحسوبة)؛ على عكس السلسلة الزمنية الأخرى لكل من: النفقات العامة (Xpend)، الإيرادات العامة (Rev)، العجز الموازي (Dif)، فهي ساكنة فقط عند احتساب الفروق الأولى لهذه السلسلة.

الجدول رقم (07): نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي – فولر (ADF)

الخصائص	مستوى المعنوية و الاختبارات	intercept	Trend and intercept
المتغيرات	القيم الحرجة critical value ADF	1% 5% 10%	-3.770000 -3.190000 -2.890000
DIF	الفرق الأول	قيمة t	-439697.4
CPI	الفرق الأول	قيمة t	-3.716402
REV	الفرق الأول	قيمة t	-121806.4
XPEND	المستوى	قيمة t	-3.377602

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS 7

1- تحديد فترة الإبطاء: من الجدول رقم (08) يتضح أن خمسة معايير LR, FPE, HQ, AIC, SC اختارت فترة واحدة.

الجدول رقم (08): نتائج اختيار عدد فترات التباطؤ في نموذج (VAR).

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-423.3561	NA	4.21e+23	65.74709	65.92092	65.71136
1	-363.7648	73.34315*	6.08e+20*	59.04073*	59.90989*	58.86208*

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS 7

2- اختبار العلاقة السببية:

يوضح الجدول رقم (09) نتائج اختبار السببية بين المتغيرات محل الدراسة: الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (CPI)، النفقات العامة (Xpend)، الإيرادات العامة (Rev)، العجز الموازي (Dif). وقد أسفرت النتائج على ما يلي:

- هناك علاقة سببية في اتجاه واحد، تنطلق من الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (CPI) كمؤشر للفساد المالي والإداري إلى العجز الموازي (DIF)، حيث بلغت F قيمة 6.86191 باحتمال قدره 0.0256، وعليه فإننا نقبل فرضية أن التغير في العجز الموازي (DIF) يفسر حسب مفهوم "جرانجر" بالتغيرات الحاصلة في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (CPI) كمؤشر للفساد المالي والإداري، أي أن الفساد المالي والإداري يسبب العجز الموازي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- لا توجد هناك علاقة سببية تتجه من الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (CPI) كمؤشر للفساد المالي والإداري إلى الإيرادات العامة (REV)، ذلك أن F بلغت 0.05969 باحتمال قدره 0.819، أي أن الفساد المالي والإداري لا يؤثر على الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، وكذلك لا توجد علاقة سببية في الاتجاه المعاكس.

- لا توجد هناك علاقة سببية تتجه من الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (CPI) كمؤشر للفساد المالي والإداري إلى النفقات العامة (XPEND)، ذلك أن F بلغت 1.90699 باحتمال قدره 1974.0، أي أن الفساد المالي والإداري لا يؤثر على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة. لكن لاحظنا من خلال نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية بين الفساد المالي والإداري والسياسة المالية، أن هناك علاقة سببية تنطلق من النفقات العامة (XPEND) إلى الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (CPI) كمؤشر للفساد المالي والإداري، ذلك أن F بلغت 7.08080 باحتمال قدره 0.0239، أي أن النفقات العامة تسبب في الفساد المالي والإداري في الجزائر خلال فترة الدراسة، وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (09): نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية بين الفساد المالي والإداري والسياسة المالية

Null-Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
REV does not Granger Cause CPI	13	3.10869	0.1083
CPI does not Granger Cause REV		0.05969	0.8119
XPEND does not Granger Cause CPI	13	7.08080	0.0239
CPI does not Granger Cause XPEND		1.90699	0.1974
DIF does not Granger Cause CPI	13	1.18802	0.3013
CPI does not Granger Cause DIF		6.86191	0.0256

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS 7

من خلال نتائج اختبار "جرانجر" نجد أن هناك علاقة سببية بين الفساد الإداري والمالي والنفقات العامة، بمعنى أن النفقات العامة تسبب الفساد الإداري والمالي، وبين الفساد الإداري والمالي والعجز الموازني، بمعنى الفساد المالي والإداري يسبب العجز الموازني؛ لكن يجب أن نؤكد هنا أن اختبارات السببية لا تقدم تفسيرات لمجموعة من المتغيرات، لذا سنستخدم الاختبار الذاتي للمتجه Var، كما يوضحه الجدول رقم (10):

1- نتائج اختبار نموذج VAR

بما أن متغيرات الدراسة مستقرة في مستويات مختلفة، الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (CPI)، الإنفاق العام (Xpend)، الإيراد العام (Rev)، العجز الموازني (Dif)؛ فإننا سوف نستخدم نموذج VAR لتقدير العلاقة بين الفساد الإداري والمالي والسياسة المالية في الجزائر، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (10): نتائج اختبار نموذج (VAR)

Vector Autoregression Estimates

Date: 12/13/16 Time: 15:11

Sample (adjusted): 2003 2015

Included observations: 13 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	CPI	DIF	REV	XPEND
CPI(-1)	0.891247 (0.10342) [8.61785]	0.152125 (0.15962) [0.95306]	0.134503 (0.16452) [0.81755]	0.270840 (0.09703) [2.79135]
DIF(-1)	-2.490083 (0.74818) [-3.32821]	0.022292 (1.15474) [0.01930]	-1.598811 (1.19020) [-1.34331]	-1.768981 (0.70194) [-2.52012]
REV(-1)	2.399802 (0.73565) [3.26215]	0.272046 (1.13541) [0.23960]	2.129324 (1.17028) [1.81950]	1.881761 (0.69019) [2.72642]
XPEND(-1)	1.805906 (1.00019) [-1.80556]	-0.075760 (1.54370) [-0.04908]	-2.004690 (1.59111) [-1.25993]	-1.937463 (0.93839) [-2.06467]
C	4477.787 (3301.31) [1.35637]	6051.939 (5095.27) [1.18776]	-2668.577 (5251.76) [-0.50813]	-8140.823 (3097.32) [-2.62835]

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS 7

أظهرت نتائج الاختبار التأثيرات المعنوية للفساد المالي والإداري في التخلف الأول، حيث إن زيادة الفساد المالي والإداري بـ 1% يؤدي إلى زيادة العجز الموازني بـ 0.15%، كما أن زيادة النفقات العامة بـ 1% يؤدي إلى زيادة الفساد المالي والإداري بـ 1.8%
ثالثاً-التفسير الاقتصادي لنتائج التقدير:

- الفساد الإداري والمالي يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات العامة على حساب حجم الاستثمار الخاص، لكون العديد من بنود الإنفاق العام تخضع لتلاعب كبار المسؤولين في الحصول على رشاوى، كما يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيداً عن التشغيل والصيانة اللازمة من أجل

الإنفاق على معدات جديدة، فضلا عن تأثيره السلبي على نفقات التعليم والصحة، لأن هذه النفقات أقل سهولة على المسؤولين في انتزاع الربح مقارنة مع نفقات المشاريع الأخرى.

- لقد أكدت عدة دراسات تطبيقية أن الفساد الإداري والمالي يؤدي إلى تشويه تكوين النفقات العامة وبعدها عن الصيانة والتشغيل، إضافة إلى انخفاض الإنفاق على الصحة والتعليم، فضلا عن انخفاضه على إنتاجية الاستثمار والبنى التحتية¹⁶.

- يعد التهرب الضريبي أو التهرب الجمركي أحد أشكال الفساد المالي والإداري، مما يؤدي إلى ضياع قدر لا بأس به من الأموال التي كان من الممكن أن تذهب لتمويل مشروعات محددة، وتساهم في بناء الدولة. كما يترتب عن الفساد المالي والإداري في القطاع الضريبي انخفاض الطاقة الضريبية للدولة، مما يؤدي إلى تخلي الدولة عن بعض الأهداف التي وعدت المجتمع بتنفيذها.

- في مجال الإيرادات الريعية، والتي من خصائصها أنها تنتج عن امتلاك الدولة لموارد أو ثروات استثنائية بحكم السيطرة، والتي تذهب لخزينة الدولة تلقائيا، ودون الاعتماد على رضا أو تعاون أي من أطراف في المجتمع، إضافة إلى أن هذه الدخول تذهب مباشرة إلى الخزينة دون أن تعرض للمحاسبة أو المساءلة؛ وبذلك نرى أن هناك علاقة وثيقة بين الإيرادات الريعية والفساد، حيث تؤدي هذه الثروات إلى العديد من الإغراءات، مثل عرض المناصب الحكومية على الأفراد، وهو ما يسعى برقع المنصب أو إرساء عطاءات معينة على بعض رجال الأعمال أو الإعفاءات الضريبية، وهذا يؤدي إلى تحول اهتمامات رجال الأعمال والمستثمرين إلى تعظيم استفادتهم من توزيع الربح عن طريق التعامل مع السلطة بدلا من التوجه إلى الادخار والاستثمار في المشاريع الإنتاجية¹⁷. (مثل حالة الجزائر).

الخلاصة:

من خلال الجانب التطبيقي للدراسة توصلنا إلى ما يلي:

- نتائج الدراسة:

- الفساد الإداري والمالي في الجزائر يكون عن طريق زيادة حجم النفقات العامة.
- الفساد الإداري والمالي في الجزائر يؤدي إلى زيادة العجز الموازي.
- لقد تم رصد حالة تفشي الفساد الإداري والمالي في الجزائر، حسب أهم 04 مؤشرات تنشر نتائجها على الشبكة العنكبوتية (أنترنت).
- أظهرت نتائج هذه الدراسة أن أفضل علاقة سببية يمكن أن تتحقق هي بتخلف زمني لسنة واحدة، حيث تبين أن هناك علاقة سببية من النفقات العامة إلى الفساد الإداري والمالي، أي أن النفقات العامة تؤدي إلى الفساد الإداري والمالي، وعلاقة سببية من الفساد الإداري والمالي إلى العجز الموازي، أي أن الفساد الإداري والمالي يؤدي إلى ظهور العجز الموازي؛ في حين لم تظهر علاقة سببية بين الفساد المالي والإداري والإيرادات العامة.
- التوصيات:

- ليس مطلقاً أن للفساد الإداري والمالي آثاراً سلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث إن هناك دراسات قد توصلت إلى نتائج إيجابية للفساد المالي والإداري على متغيرات الاقتصاد الكلي، ولهذا ربما كان من المناسب ملاحظة الظروف الدولية التي أدت إلى الاهتمام باستكشاف طبيعة العلاقة بين الفساد المالي والإداري والمتغيرات الاقتصادية الكلية، والتي ارتبطت بفشل سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي في إحداث القفزة النوعية في اقتصاديات الدول النامية، حيث استعملت العلاقة السلبية لتفسير هذا الفشل، ولفرض شروط جديدة على تقديم العون التنموي لهذه الدول.
- للفساد المالي والإداري آثار سلبية على الأداء المالي للجزائر، لذا عليها استهداف محاور الإصلاح المؤسسي، والمتمثلة في إصلاح البيئة الاقتصادية والمالية، وإصلاح النظام القضائي، وإصلاح الخدمة المدنية، وتدعيم مؤسسات المجتمع المدني.
- العمل على إنشاء نظام مالي خبير وشامل ومتكامل، بحيث تقدم الموازنة بيانات شاملة وكاملة عن النشاط المالي السابق والمستقبلي، وهذا من أجل دعم شفافية الموازنة العامة من جهة، وزيادة كفاءة إدارتها من جهة أخرى.
- إن إعادة تعبئة الموارد المحلية في ظل العجز المالي الداخلي والخارجي يكون من خلال الحد من الفساد الإداري والمالي، وليس عن طريق عقد قروض جديدة، سواء أكانت محلية أم خارجية.

الهوامش:

- ¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، قانون رقم 01-06 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الطبعة الأولى، د.و.أ.ت. 2006
- ² مناور حداد، أثر الفساد الإداري والمالي على مؤسسات الدولة وسبل معالجته، الملتقى الدولي العلمي السابع حول الفساد الإداري والمالي المشقة وسبل الحل-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، يومي 15 و16 ماي 2012، ص 287، 288.
- ³ الطيب داودي، هاجر بربط، طرق علاج الفساد المالي والإداري بين المنظور الإسلامي ومنظور الإدارات الحديثة، الملتقى الدولي العلمي السابع حول الفساد الإداري والمالي المشقة وسبل الحل-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، يومي 15 و16 ماي 2012، ص 252، 253.
- ⁴ زياد عربية بن علي، الفساد، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 12، جامعة دمشق، 2005، ص 15.
- ⁵ انظر في هذا الصدد إلى:
- ماضي بلقاسم، خدامية آمال، الفساد المالي والإداري في الجزائر الأسباب والآثار، الملتقى الدولي العلمي السابع حول الفساد الإداري والمالي المشقة وسبل الحل-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، يومي 15 و16 ماي 2012، ص 311، 312.
- منظمة الشفافية الدولية على الموقع: www.transparency.org.
- ⁶ ماضي بلقاسم، خدامية آمال، مرجع سابق، ص 312.
- ⁷ فاطمة إبراهيم خلف، السياسة المالية والفساد المالي والإداري في مصر دراسة تطبيقية خلال الفترة (1980-2008)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، العراق، 2011، ص 230.
- ⁸ علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس الفساد الإداري والمالي، جسر التنمية، السنة 7، العدد 70، المعهد العربي للتخطيط، 2008، ص 4.
- ⁹ المرجع السابق نفسه، ص 5.
- ¹⁰ www.openbudgetindex.org مبادرة الموازنة المفتوحة على الموقع.
- ¹¹ www.internationalbudget.org منظمة الشراكة الدولية للموازنات على الموقع.
- ¹² أحمد الكواز، الحسابات القومية والفساد الإداري: بعض المعالجات والآثار، المعهد العربي للتخطيط، 2011، ص 5 و6.
- ¹³ أحمد الكواز، مرجع سابق، ص 6 و7.
- ¹⁴ المرجع السابق نفسه، ص 7 و8.
- ¹⁵ انظر في هذا الصدد إلى:
- شيبي عبد الرحيم وآخرون، الآثار الاقتصادية الكلية لخدمات السياسة المالية في الجزائر دراسة تطبيقية، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 8.
- بيانات صندوق النقد العربي الخاصة بنشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، العدد 32، 2013، ص 255، 256.
- بيانات وزارة المالية حول الميزانية العامة على الموقع: www.mf.gov.dz.
- تقرير بنك الجزائر حول الاستقرار المالي والنقدي لعام 2013.

- الديوان الوطني للإحصاء ONS.
- International Monetary Fund, ALGERIA, IMF country rapport,47/13
- International Monetary Fund, ALGERIA, IMF country rapport,34/14
- ¹⁶ يعني غني، الآثار الاقتصادية للفساد، على الموقع: WWW.SHATHARAT.NET/VB/SHOW HREAD.PHP/3
- ¹⁷ فاطمة إبراهيم خلف، مرجع سابق، ص 234.
- قائمة المراجع:**
- الكتب:
- محمود حسين، تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- الأبحاث والدراسات
- يعني غني، الآثار الاقتصادية للفساد، على الموقع: WWW.SHATHARAT.NET/VB/SHOW HREAD.PHP/3
- زياد عربية بن علي، الفساد، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 12، جامعة دمشق، 2005.
- علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس الفساد الإداري والمالي، جسر التنمية، السنة 7، العدد 70، المعهد العربي للتخطيط، 2008.
- أحمد الكوازي، الحسابات القومية والفساد الإداري: بعض المعالجات والآثار، المعهد العربي للتخطيط، 2011.
- فاطمة إبراهيم خلف، السياسة المالية والفساد المالي والإداري في مصر دراسة تطبيقية خلال الفترة (1980-2008)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارة، المجلد 4، العدد 7، العراق، 2011.
- شبيبي عبد الرحيم وآخرون، الآثار الاقتصادية الكلية لخدمات السياسة المالية في الجزائر دراسة تطبيقية، جامعة تلمسان، الجزائر.
- الملتقى الدولي العلمي السابع حول الفساد الإداري والمالي المشقة وسبل الحل¹ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، يومي 15 و16 ماي 2012.
- التقارير والنشرات:
- www.openbudgetindex.org - مبادرة الموازنة المفتوحة على الموقع:
- www.internationalbudget.org - منظمة الشراكة الدولية للموازنات على الموقع:
- صندوق النقد العربي نشرة الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، العدد 32، 2013.
- وزارة المالية الجزائرية على الموقع: www.mf.gov.dz.
- تقرير بنك الجزائر حول الاستقرار المالي والنقدي لعام 2013.
- الديوان الوطني للإحصاء ONS.
- المؤشر الفرعي للفساد في مؤشر الحاكمية على الموقع: www.govindicators.org
- منظمة الشفافية الدولية على الموقع: www.transparency.org.
- مؤشر دليل المخاطر القطرية على الموقع: www.prsgroup.com
- International Monetary Fund, ALGERIA, IMF country rapport,47/13
- International Monetary Fund, ALGERIA, IMF country rapport,34/14
- /2013. , 1996 Algeria The World Bank, Worldwid Governance Indicators, country data rapport for-